الأمم المتحدة

HSP/EB.2026/10

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

Distr.: General
11 February 2026

Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الأولى لعام 2026

نيروبي، 21 و22 نيسان/أبريل 2026

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك تقديم إحاطة بشأن إعداد التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

تقرير المديرة التنفيذية

1- يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن: (أ) ولاية وسياق استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ (ب) حالة ومنهجية إعداد نسخة عام 2026 من التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وخريطة الطريق حتى عام 2026؛ (ج) الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك عملية صوغ إعلان سياسي مقتضب وعملي المنحى. وهو يستند إلى أحدث إحاطة قدمها المجلس التنفيذي بشأن هذا البند من جدول الأعمال ومشروع التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات لعام 2026.

أولاً- مقدمة

2- إن الخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وأقرتها الجمعية العامة في قرارها 256/71 هي الإطار العالمي لتوجيه التحضر المستدام نحو مدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في التنفيذ كل أربع سنوات. وقد قُدِّم اثنان من تلك التقارير في عامي 2018 و2022، وسيشكل تقرير عام 2026 استعراض منتصف المدة للتنفيذ. ويدعم موئل الأمم المتحدة هذه العملية،

* HSP/EB.2026/1.

بما في ذلك فيما يتعلق بتقديم التقارير من قبل الدول الأعضاء، ومشاركة أصحاب المصلحة، والتوجيه التقني، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للموئل للفترة 2026–2029.

3- وتُفعّل الخطة الحضرية الجديدة الأبعاد الحضرية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، وتنهض بالنتائج الشاملة المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ والاستجابة للأزمات. وسيتضمن التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات لعام 2026 تقييماً للتقدم المحرز والتحديات التي واجهت تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال العقد الماضي، وسيحدد الإجراءات ذات الأولوية لتسريع التنفيذ في العقد الممتد حتى عام 2036. وسيُسلط الضوء على كيفية قيام التوسع الحضري الذي يُخطّط له تخطيطا جيداً ويُدار على نحو جيد بدور محفز في الاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية والتحول الاقتصادي، مع تعزيز التماسك مع الالتزامات العالمية الأخرى، بما في ذلك تلك الواردة في اتفاق باريس وميثاق المستقبل وغيرهما من الصكوك، من خلال تعزيز الحوكمة المتعددة المستويات وتمويل البيانات وتطوير القدرات لعمليات صنع القرار.

ثانياً- التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة: استعراض منتصف المدة

ألف- إعداد التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات لعام 2026

4- استهل موئل الأمم المتحدة عملية منظمة لإعداد التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات لعام 2026، تجمع بين ما يلي: (أ) المساهمات الوطنية، بما في ذلك التقارير المرحلية الوطنية، والردود على الاستبيانات، والحوارات؛ (ب) مساهمات منظومة الأمم المتحدة والمساهمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مدخلات مستمدة من دراسات استقصائية وحوارات ومجموعات بيانات إقليمية وعالمية؛ (ج) مساهمات أصحاب المصلحة ومواد متعلقة بحالات محلية؛ (د) استعراضات تكميلية للعمليات ذات الصلة، مثل الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية والتقييمات المواضيعية. كما أن المشاركة الإضافية ستتماشى مع عملية "الطريق إلى باكو"، وهي عملية التشاور العالمية التي تسبق الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، مما سيمكن من مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة مشاركة شاملة.

5- وفي حين أن البيانات الكمية تدعم التحليل، يجري أيضا تجميع أدلة نوعية واسعة النطاق من المصادر المذكورة أعلاه، ويشدد التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات على الممارسات القابلة للتنفيذ والقابلة للتطوير والتي أثبتت تأثيرها. ومن أجل ضمان الاتساق وملاءمة السياسات، يجري إعداد التقرير بتنسيق وثيق مع التقرير التوليفي العالمي لعام 2026 بشأن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيُنظر فيه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2026.

6- وبالاستناد إلى الجولة السابقة، التي قُدم فيها 40 تقريرا مرحليا وطنيا، قام موئل الأمم المتحدة بتحديث المبادئ التوجيهية للإبلاغ والنماذج ومواد التوعية المتعلقة به لزيادة كمية ونوعية تقارير الدول الأعضاء في الفترة 2022–2026. وتُكمِّل تلك الجهود دعم بناء القدرات المُحدّدة الأهداف، وتبادل الخبرات بين الأقران والمشاركة الإقليمية، فضلاً عن إعادة تطوير منصة الخطة الحضرية الجديدة العالمية – بما في ذلك منصات إقليمية جديدة لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا – لتعزيز الرصد المحلي وتوليد أدلة محددة السياق.

7- وفي عام 2026، من المتوقع تلقي ما مجموعه 69 تقريراً مرحليا وطنياً[1]، وقد ورد بالفعل 41 تقريراً حتى وقت إعداد هذا التقرير. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 73 في المائة في الإبلاغ الوطني، مما يشير إلى زيادة التعبئة والمشاركة في الفترة التي تسبق استعراض منتصف المدة. وإضافة إلى ذلك، شاركت الدول الأعضاء من خلال آليات أخرى، بما في ذلك الاستقصاءات والحوارات.

8- وفي سياق الجهود العالمية لبناء القدرات التي يبذلها موئل الأمم المتحدة، وصلت سلسلة التعلُّم الخاصة بالخطة الحضرية الجديدة إلى 042 1 مشاركا، بما في ذلك 170 ممثلاً حكومياً و159 من أصحاب المصلحة و221 مشاركا مستقلا و492 من موظفي الأمم المتحدة، في 110 بلدان من خلال تسع دورات عالمية وإقليمية عبر الإنترنت باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وبالتوازي مع ذلك، تُرجمت دورة تعليمية إلكترونية واحدة إلى الإسبانية والفرنسية، وتخضع ترجمتها إلى الصينية للمراجعة، مما يوسع نطاق التغطية اللغوية لهذه السلسلة. وإضافة إلى ذلك، فقد سُجِّلت 819 10 حالة التحاق بالدورات التعليمية الإلكترونية المتعلقة بالخطة الحضرية الجديدة على منصة موئل الأمم المتحدة للتعلُّم.

9- وقد تم تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة من خلال مشاورات واستقصاءات مخصصة (رد عليها 22 كياناً تابعاً للأمم المتحدة) بهدف جمع أدلة من مختلف الولايات ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإسكان والأراضي والخدمات الأساسية والمناخ والقدرة على الصمود والحماية الاجتماعية والاقتصاد الحضري ونظم البيانات. وقد أسهمت تلك المدخلات في تكوين منظور شامل على نطاق المنظومة بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، كما استُخدمت في إعداد التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات والتقرير التوليفي العالمي بشأن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وتوفر مبادرة Local2030، وهي ائتلاف يضم 14 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، فرصاً إضافية لهذه الجهود، بالاستناد إلى دورها في حشد كيانات الأمم المتحدة من أجل إعداد تقرير الأمين العام عن التفاعل مع السلطات المحلية والإقليمية (A/79/968).

10- ويعمل موئل الأمم المتحدة على حشد مساهمات أصحاب المصلحة المتعددين من خلال المنتديات والمشاورات والأدوات المخصصة، بما في ذلك الاستقصاءات التي تجريها الجهات صاحبة المصلحة والتي تجمع وجهات النظر المتنوعة والاتجاهات الناشئة والأولويات المستقبلية من المدن والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وقد شارك أصحاب المصلحة بعدة طرق، حيث رد 120 منهم على استقصاءات بشأن الخطة الحضرية الجديدة، وقدم آخرون آراءهم من خلال خريطة طريق مشاركة أصحاب المصلحة للدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي. واستكملت تلك المساهمات التقارير الوطنية وعززت روح المشاركة في الخطة.

11- ويجري استخدام الاستعراضات المستندية للتقارير الوطنية عن التقدم المحرز والوثائق ذات الصلة، مدعومة بتحليلات مولّدة بالذكاء الاصطناعي، لتصنيف المدخلات وتثليثها بشكل منهجي، بما في ذلك الالتزامات التحويلية، ومحفزات التنفيذ، والمواءمة مع التوصيات الواردة في النسختين السابقتين من التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات. ويعزز هذا النهج قابلية المقارنة بين التقارير المقدمة ويدعم إجراء تقييم أكثر شمولاً للتقدم والثغرات.

باء- عقد من تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة: النقاط البارزة

12- تسلط التقارير المقدمة من الدول الأعضاء الضوء على مجالات التقدم المحرز، بما في ذلك اعتماد سياسات وطنية أوسع نطاقاً في المجالين الحضري والإسكاني، وزيادة الاعتراف بأهمية الحوكمة المتعددة المستويات،

(1) تسع وستون دولة لديها تقارير مرحلية وطنية مزمع إعدادها أو قيد الإعداد أو قُدِّمت (حسب الترتيب الهجائي): إثيوبيا، الأردن، إسبانيا، إسواتيني، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البحرين، البرازيل، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تايلند، تركمانستان، تشيكيا، تونس، الجزائر، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، رومانيا، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، صربيا، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، كابو فيردي، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، ليبريا، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليمن.

وتوسيع نطاق استخدام تدابير الحماية الاجتماعية في أثناء الصدمات، وزيادة الالتزامات المتعلقة بالمناخ في المجال الحضري، وتزايد دور شبكات المدن، وزيادة الاستفادة من الاستعراضات المحلية الطوعية والمكونات المحلية للاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل مواءمة الإجراءات المحلية مع الأطر الوطنية والعالمية. ومع ذلك، لا يزال التقدم متفاوتاً فيما بين المناطق، ومختلط الطابع عموما.

13- ويشير التحليل أيضا إلى تحديات مستمرة، بما في ذلك ثغرات في تنفيذ السياسات والتشريعات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، ومحدودية توافر البيانات الحضرية المصنفة والمحدثة والقابلة للمقارنة، وثغرات في التمويل، وتفاوت في القدرات الوطنية والمحلية في مجالي الرصد والإبلاغ. وتعوق هذه القيود مجتمعة الترجمة الفعالة للبيانات إلى قرارات مستنيرة في مجالي السياسات والاستثمار.

14- وتشكل أزمة الإسكان العالمية، التي تؤثر على زهاء 3 بلايين شخص، عائقاً رئيسياً أمام المضي قدماً في تحقيق رؤية الخطة الحضرية الجديدة. ولا تزال تحديات القدرة على تحمل تكاليف الإسكان قائمة، مع استمرار تزايد المستوطنات العشوائية والتشرد من حيث الأرقام المطلقة على نطاق مناطق عديدة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال أوجه التباين المكانية بين الإسكان والنقل والعمالة تشكل عوائق كبيرة أمام التنمية الحضرية الشاملة للجميع والمنتجة. وتتضح الحاجة الملحة إلى تسريع العمل من أجل توفير السكن اللائق من خلال استعراض العقد الأول لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

15- ويشير الاستعراض أيضا إلى أن التوطين عامل حاسم في التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة، مما يجسد دور المدن والأقاليم باعتبارها المواقع الرئيسية للتنفيذ. وعلى مدى العقد الماضي، أدت الحكومات المحلية والإقليمية دوراً متزايد الأهمية في النهوض بتوفير السكن والخدمات الأساسية وجهود الإنعاش المحلية، فضلاً عن تنسيق الإجراءات عبر القطاعات ومستويات الحكومات. ويتجسد ذلك في الاستخدام المتزايد لأدوات التوطين، بما في ذلك الاستعراضات المحلية الطوعية، حيث نشر زهاء 300 مدينة وحكومة محلية استعراضات من هذا القبيل حتى عام 2025، مما يدعم التوافق الوثيق بين الإجراءات المحلية وأطر السياسات الوطنية والالتزامات العالمية. وفي الوقت نفسه، يسلط الاستعراض الضوء على أن إحراز التقدم يعتمد على تجاوز التدخلات المعزولة القائمة على المشاريع والتوجه نحو نُهج إقليمية أكثر منهجية، مدعومة بولايات واضحة وموارد كافية وترتيبات فعالة للحوكمة على مستويات متعددة.

16- وثمة أوجه تباين إقليمية واضحة. ففي حين تشير بعض المناطق في أوروبا وأمريكا اللاتينية إلى إحراز تقدم في وضع أطر سياسات متكاملة وتعزيز نظم البيانات الحضرية، تواجه المناطق التي تشهد تحضراً سريعاً في أفريقيا وآسيا ضغوطاً متزايدة بسبب التغيرات الديموغرافية والمخاطر المناخية والمساحة المالية المحدودة. وفي الدول العربية، لا تزال تحديات التحضر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بندرة المياه وديناميات الهجرة وشواغل القدرة على الصمود، مما يؤكد الحاجة إلى نُهج محددة حسب السياق.

17- وبشكل عام، تؤكد الرسائل المستجدة أهمية عدة عوامل تسريع محتملة. وتشمل هذه العوامل نهجا تركز على الإسكان وتدمج تحسين المساكن وتدابير القدرة على تحمل التكاليف والبناء المقاوم لتغير المناخ؛ وتعزيز الحوكمة المتعددة المستويات والحوكمة الحضرية الشاملة؛ والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والتنقل والخدمات؛ والتمويل الحضري المتنوع لصالح الفقراء والمرتبط بنظم تخطيط متينة؛ وبناء القدرات على نطاق واسع مقترنا بنظم بيانات حضرية قابلة للتشغيل البيني للمساعدة في سد الفجوة في التنفيذ.

جيم- لمحة عامة عن خريطة الطريق لاستعراض منتصف المدة لعام 2026: المعالم الرئيسية في عام 2026

18- استعداداً للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ينفذ موئل الأمم المتحدة خريطة طريق تدمج تنمية القدرات والدعوة والاستعراض التشاركي. وطوال هذه العملية، سيؤدي موئل الأمم المتحدة دوراً تيسيرياً وموضوعياً لضمان اتساق المساهمات، واستخدام

صيغ متفق عليها، والتوافق مع العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، والمشاركة الشاملة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة – لا سيما منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص – ومنظومة الأمم المتحدة. وتشمل المعالم الرئيسية المقبلة ما يلي:

(أ) نيسان/أبريل 2026: وضع التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات في صيغته النهائية وإجازة إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) أيار/مايو 2026 (الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، باكو): منصة للمشاركة الوزارية في الخطة الحضرية الجديدة؛ وهي فرصة لـ "تعميم" مشروع أولي للإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى؛

(ج) أيار/مايو – تموز/يوليه 2026: مفاوضات حكومية دولية بين الدول الأعضاء لتوحيد المساهمات ووضع الصيغة النهائية للإعلان السياسي؛

(د) حزيران/يونيه 2026: تقديم التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الجزء المتعلق بالإدارة من دورته؛

(هـ) تموز/يوليه 2026 (اجتماع رفيع المستوى على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة): نظر الجمعية العامة في الصيغة النهائية للإعلان السياسي.

19- وستعقد الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي في باكو في الفترة من 17 إلى 22 أيار/مايو 2026، وستتضمن اجتماعاً وزارياً مخصصاً لمدة يوم كامل بشأن الخطة الحضرية الجديدة ("كيتو+10") في 17 أيار/مايو، والذي يمثل منتصف مدة تنفيذ الخطة البالغة 20 عاماً. وسيتضمن الاجتماع افتتاحاً رفيع المستوى، وبيانات وطنية يُدلى بها خلال اجتماعات مائدة مستديرة موازية على المستوى الوزاري، وجزءاً موضوعياً بعد الظهر يُنظّم بشأن الالتزامات التحويلية الثلاثة في إطار الخطة الحضرية الجديدة فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي للمنتدى، وهو "إسكان العالم: مدن ومجتمعات محلية آمنة وقادرة على الصمود". وسيوفر الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء منبراً لإمعان النظر في عقد من التنفيذ، وتحديد التقدم المحرز والثغرات المستمرة – لا سيما فيما يتعلق بالإسكان – ووضع الإجراءات ذات الأولوية للعقد المقبل. ومن المتوقع أن تكلل المداولات بخلاصة من رئيس الاجتماع تضم الرسائل الرئيسية والتحديات والالتزامات المستقبلية. ومن المتوقع أن تعزز نتائج الاجتماع قوة الدفع لتسريع التنفيذ في العقد الممتد حتى عام 2036.

ثالثاً- الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الحضرية الجديدة

20- عطفاً على تقرير المديرة التنفيذية المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة لعام 2025 (HSP/EB.2025/INF/14)، وعملاً بقرار الجمعية العامة 214/79، سيدعو رئيس الجمعية العامة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لمدة يومين بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الحضرية الجديدة في يومي 16 و17 تموز/يوليه 2026، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لتقييم التقدم المحرز، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات، وتسريع التنفيذ نحو تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة بحلول عام 2036، مع مراعاة التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات لعام 2026. وسيتألف الاجتماع من جزء افتتاحي وجزء عام وحلقات نقاش تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين وجزء ختامي، وسيعتمد إعلاناً سياسياً مقتضبا عملي المنحى يُتفق عليه مسبقا بتوافق الآراء عن طريق مفاوضات حكومية دولية تُجري بقيادة مُيسِّرين اثنين يعينهما رئيس الجمعية العامة. وفي أيار/مايو 2026، سيطلع مكتب الرئيس الدول الأعضاء على مشروع ورقة مفاهيمية تحدد الغرض من الاجتماع ونطاقه وبرنامجه وطرائقه، بما يتماشى مع ولايات الجمعية العامة.

21- وقد عيّن رئيس الجمعية العامة بولندا وملاوي ميسرين مشاركين للعملية الحكومية الدولية. وتعقد المديرة التنفيذية اجتماعات تنسيق منتظمة مع الميسرين المشاركين في نيويورك منذ كانون الأول/ديسمبر 2025. وبقيادة الميسرين المشاركين، عملت الأفرقة التقنية على ضمان تسلسل متسق للمشاورات والمفاوضات، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 214/79.

22- وعُقدت جلسة إحاطة لمجموعة من الأصدقاء في نيويورك في كانون الثاني/يناير 2026 لتزويد الوفود بآخر المستجدات بشأن الأعمال التحضيرية.

23- ووفقا للولاية، سيقوم الميسران المشاركان بتوجيه عملية حكومية دولية لتحديد الطرائق ووضع إعلان سياسي مقتضب وعملي المنحى، يُتّفق عليه بتوافق الآراء قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى. وسيقدم موئل الأمم المتحدة الدعم التقني والتيسيري، بما في ذلك المساهمات التحليلية والدعم الإجرائي لتيسير المشاركة الشاملة واتساق السياسات، بناء على الطلب وبإشراف رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين.

24- ورهنا بتوجيهات رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين، وكذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، يمكن أن يكون التسلسل الإرشادي على النحو التالي:

(أ) منتصف آذار/مارس 2026: عند إصدار التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات لعام 2026، سيتولى الميسران المشاركان إدارة مرحلة مشاورات قصيرة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لإعداد ورقة للعناصر؛

(ب) آذار/مارس حتى منتصف نيسان/أبريل 2026: سيقوم الميسران المشاركان بإعداد ورقة موجزة للعناصر، بغية تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته الأولى (نيروبي، 21 و22 نيسان/أبريل 2026) للعلم؛

(ج) أيار/مايو 2026: تعميم المشروع الأولى للإعلان السياسي، وإجراء مفاوضات بشأن النص؛

(د) 17-22 أيار/مايو 2026 (الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، باكو): مشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك في الاجتماع الوزاري بشأن نتائج الخطة الحضرية الجديدة، لاختبار الصيغة المقدّمة وتوجيه المفاوضات؛

(هـ) حزيران/يونيه 2026: مفاوضات لتوحيد مشروع بتوافق الآراء، يُتفق عليه قبل الاجتماع الرفيع المستوى؛

(و) قبل 16 تموز/يوليه 2026: الانتهاء من صوغ الإعلان السياسي المتفق عليه مسبقاً بتوافق الآراء، لاعتماده في الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في يومي 16 و17 تموز/يوليه 2026.

25- وطوال العملية التحضيرية، يظل موئل الأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم التقني والتيسيري بناء على طلب رئيس الجمعية العامة والميسرين المشاركين.